الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة
الجلسة ٤٠
المعقودة يوم الاربعاء
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الاربعين

الرئيس : السيد ميكولكا (تشيكوسلوفاكيا)

المحتويات

البند ١٣٨ من جدول الاعمال : عقد الامم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.6/45/SR.40
25 January 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57136 ٠١٤٨د(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٣٨ من جدول الاعمال : عقد الامم المتحدة للقانون الدولي (تابع) (A/45/430 و Corr.1 و Add.1-3 ، A/45/666 ، A/C.6/45/L.5)

١ - السيد جاسوداسين (سنغافورة) : قال إن تقرير الفريق العامل المعني بعقد الامم المتحدة للقانون الدولي (A/C.6/45/L.5) يمثل انجازا بارزا . وعندما بدأ الفريق العامل مهمته ، لم يكن اعضاء الفريق متفقين بدرجة كبيرة فيما بينهم ، وكانت النتيجة النهائية للممارسة موضع شك . وفي حين انه من المؤكد أن التقرير لا يصل إلى حد الكمال من وجهة نظر كثير من الدول ، فإنه مقبول عموما ، ويستطيع وفده من جانبه أن يؤيده . ويرجع الفضل في الوثيقة ، التي تتضمن خطة رئيسية قابلة للاستمرار لعقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، إلى رئيس الفريق العامل السيد فوكاس .

٢ - ومضى قائلا إن احدى النقاط التي يتفق بشأنها جميع اعضاء اللجنة السادسة هي أن القانون الدولي يمكن أن يساعد على حل كثير من المشاكل المدرجة في قائمة الاهتمامات الدولية . بيد انه لابد من التسليم بأن القانون الدولي ما برح هو الميدان الخاص للقائمين بممارسته - وهم القانونيون الدوليون والدبلوماسيون والخبراء في الشؤون الدولية - الذين يشكلون صفوة الصفوة في كل مجتمع . وقد تمت صياغة الخطة الرئيسية التي اقترحها الفريق العامل على أيدي أعضاء تلك الصفوة الخاصة .

٣ - واستطرد قائلا إن وفده ينظر إلى العقد باعتبار أن المشكلة الحقيقية لا تتمثل في ندرة القانون الدولي بل في عدم تنفيذه . وقال إن اعضاء اللجنة السادسة ، ومعظمهم من القانونيين بحكم تدريبهم ، يميلون بطبيعة الحال إلى الاعتقاد بأن معظم المشاكل ، ولاسيما المشاكل عبر الوطنية ، يمكن حلها عن طريق قوانين جديدة أكثر وضوحا أو مصاغة على نحو أكثر شمولا ؛ ومع ذلك هناك أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن مثل هذا النهج ، الذي توجد شواهد عليه متناثرة في كل أجزاء التقرير ، محكوم عليه بالفشل . وأول هذه الاسباب ، كما يدل التاريخ على ذلك ، هو أن القانونيين وصانعي القوانين لا يمكنهم على الاطلاق أن يعملوا بالسرعة الكافية لسد الفجوة بين القانون والحقيقة ؛ والسبب الثاني ، الذي تؤيده أيضا الشواهد التاريخية ، هو أن اعتماد اتفاق دولي لا يعني تلقائيا احترام أو تنفيذ المبادئ الواردة فيه .

(السيد جاسوداسين ، سنغافورة)

٤ - واسترسل قائلا إن الانتشار غير المتكافئ للقانون الدولي على نطاق العالم قد ادى إلى عواقب وخيمة للغاية . فليس من قبيل المصادفة أن البلدان المتقدمة النمو في الشمال ، بنصيبها الاكبر من القانونيين والخبراء الدوليين ، قد نجحت في تجنب النزاع العسكري غير المكبوح منذ الحرب العالمية الثانية ، في حين شهدت البلدان النامية في الجنوب ، وهي البلدان التي تعاني من نقص خطير في مثل هؤلاء الخبراء ، عددا أكبر من المنازعات عن أي وقت مضى في التاريخ الحديث . وقال إن شراء أسلحة متطورة في السوق الدولية أيسر من الحصول على مشورة من القانونيين الدوليين . وأزمة الخليج الحالية هي مثال نموذجي لتلك الحقيقة . وقال إن وفده إذ يرحب ببعض الجهود التي ستبذل خلال العقد لمعالجة ذلك القصور ، يرى ضرورة تركيز المزيد من الاهتمام في ذلك المجال .

٥ - ومضى قائلا إن كثيرا من المقترحات الواردة في الخطة الرئيسية للفريق العامل هي مسألة خبراء يتحدثون إلى خبراء آخرين ، ولا تُمثل التغيير الجسور والإبداعي المطلوب في النهج إذا ما أريد أن يكون للعقد أي أثر حقيقي على العلاقات الدولية . وللتبسيط ، فإن أول رد فعل لكثير من الحكومات عندما تواجه نزاعا دوليا هو استدعاء قادتها العسكريين . وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من العقد هو تحويل تلك الحالة إلى حالة يكون فيها رد الفعل الاول لزعماء تلك الدول عندما وحيثما ينشأ نزاع بين دولتين أو أكثر ، هو السؤال عن رأي القانون الدولي في المسألة ، والمطالبة برؤية قانونييهم الدوليين . وفي ذلك الصدد ، يوفر العقد فرصة نادرة لاكتساب مؤمنين جدد بقضية القانون الدولي . وهناك مثالان يتصلان اتصالا مباشرا بهذا الموضوع . المثال الاول هو القصة وراء مسرحية ليسيستراتا التي من تاليف ارستوفانيس ، التي تنجح فيها نساء بلدين على شفا نزاع في منع رجالهن من الدخول في حرب عن طريق الحيلة البسيطة المتمثلة في حرمان أزواجهن مما يرغبون فيه بشدة ، وهي حقوقهم الزوجية . والمثال الثاني هو النجاح غير العادي الذي حققته حركة أنصار البيئة ، التي كانت محصورة في جماعة ذات آراء متطرفة قبل عشرين عاما ، وأصبحت اليوم نقطة تجمع الاغلبية التي تتبنى المثل الاخلاقية .

٦ - واستطرد قائلا إن هناك بعض الدروس الهامة التي يمكن تعلمها من هذا التحول الدرامي في المواقف . فقد حقق أنصار البيئة نجاحهم عن طريق جعل قضيتهم هي قضية الجمهور وعن طريق توجيه خطابهم الى المصالح الشخصية للناخبين ، وبالتالي اجبار

(السيد جاسوداسين ، سنغافورة)

الزعماء السياسيين على الامناء . وبالمثل ، ينبغي ان يكون الهدف الاول للعقد هو تسويق القانون الدولي كمنتج استهلاكي للجماهير العريضة ، مع استخدام وسائط الإعلام المطبوعة والالكترونية على نطاق واسع في هذه العملية . ويمكن اصدار كتب مبسطة عن القانون الدولي ، بما في ذلك كتب الرسوم الهزلية التي تستخدم في تعليم الاطفال ، فضلا عن برامج الحواسيب للاشخاص العاديين وتوزيعها على نطاق واسع ؛ كما يمكن انتاج افلام عن الموضوع . وكما اقترح خلال اجتماعات الفريق العامل ، يمكن التركيز على المقررات الدراسية الجامعية في القانون الدولي . وينبغي ان يقترن مع هذه التدابير على الصعيد المحلي نشر مقالات في وسائط الاعلام الدولية تركز على ضرورة الامتثال للمعايير الدولية وتدعم الجهود المؤسسية والمنهجية . وينبغي جعل فكرة عدم الامتثال "مكللة بالعار" ؛ وفي الامم المتحدة ، على سبيل المثال ، ينبغي نبذ الدول المتحدية وانتقادها وممارسة الضغط عليها عموما .

٧ - واسترسل قائلا إن الجمهور المستهدف من هذه الانشطة ينبغي ان يكون هو مقررو السياسات وزعماء الفكر في المجالات السياسية والاجتماعية الاقتصادية في جميع المجتمعات ، الذين ينبغي ان يجعلوا الامتثال للقانون الدولي همّا سياسيا محليا ، يجبر الحكومات على احترام القانون الدولي في ادارة علاقاتها الدولية وفي السعي من اجل التوصل الى تسوية سلمية للمنازعات من خلال المساعي الحميدة للشخصيات البارزة والتشاور والتصالح والتحكيم أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية . وأخيرا وليس آخرا ينبغي لهذه الشخصيات الرئيسية ان تتناول مسألة العدد الكبير من الاتفاقيات غير المصدق عليها المهملة في مستودعات مختلف وزارات الخارجية .

٨ - السيد كورولا (فنلندا) : قال إن وفده عندما انضم الى مقدمي قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٤ المتعلق بعقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، قد فعل ذلك وهو يساوره بعض القلق بشأن عدم وجود برنامج موضوعي ، الامر الذي عكس بطبيعة الحال الصبغة المترددة والمتباعدة للآراء التي أعرب عنها في المناقشات غير الرسمية بشأن الموضوع خلال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . ورغم انه يبدو ان هناك اتفاقا عريضا بشأن الحاجة الى تأكيد اهمية القانون الدولي ، فإن هذا لم يكن مصحوبا باتفاق مكافئ بشأن جانب القانون الموضوعي الذي ينبغي ابرازه أو زيادة تطويره .

(السيد كورولا ، فنلندا)

٩ - ومضى قائلا إنه يبدو ان برنامج العقد سيكون إما موضوعا للمشاجرات السياسية بسبب الافضليات المتضافرة ، او سيلزم ان يصاغ بعبارات عامة تجعله لا معنى له من الوجهة العملية . كما ان شكوك وفده لم تنقشع تماما بتقرير الامين العام المتضمن للردود الواردة من الحكومات (A/45/430 و Corr.1 و Add.1-3) . وقال ان فنلندا ، بينما تلاحظ الالتزام الواضح والامين من جانب البلدان تجاه تعزيز القانون الدولي ، فإنها ترى ان التدابير المقترحة متنوعة بحيث لا يبدو من اليسير ان يتصور اين ستقود المناقشات . وقد خرج تقرير الفريق العامل المعني بعقد الامم المتحدة للقانون الدولي (A/C.6/45/L.5) ببرنامج للعقد لا يتسم بالطموح المفرط ولا بالتواضع الزائد . لهو يسلم بأن أية تدابير تتخذ لتعزيز القانون الدولي يجب الا تتقرر الا بعد دراسة متانية لامكانات القيام بعمل واقعي . وهي تسلم بالحاجة الملحة إلى التعاون الوثيق بين اللجنة السادسة والاجهزة الاخرى في الامم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، مع القيام في الوقت ذاته بإبراز الدور الرائد للجمعية العامة ذاتها .

١٠ - واستطرد قائلا ان البرنامج يؤكد على الحاجة الى دعم المؤسسات الاكاديمية والمهنية العاملة في ميدان القانون الدولي ، وخلق مؤسسات جديدة إذا لزم الامر . ومن الحصافة لا يفترض البرنامج ان الامم المتحدة ذاتها ستكون مركز التنسيق للتدابير الداعمة ؛ اذ سيكون التأكيد على العمل الوطني والاقليمي ، وفقا للاحتياجات المحلية . وعن طريق جعل هذا الهدف نصب العين ، زادت حكومته بالفعل من دعمها المالي لمشاريع معينة تتعلق بتدريس ونشر مواد في القانون الدولي سيتم تنفيذها في كليات الحقوق الفنلندية . ومن المأمول ان تنظر بلدان اخرى في اتخاذ تدابير مشابهة .

١١ - واسترسل قائلا ان برنامج السنتين الاوليين من العقد قد لا يفي بجميع توقعات الدول او الاوساط الاكاديمية والمهنية ، ولكن هذا لا يعكس بالضرورة اي فشل من جانب اللجنة السادسة او فريقها العامل . وقد دوّن بالفعل قدر كبير من المادة ذات الصلة من القانون الدولي العالمي ، والتطوير التدريجي جار بالفعل في كثير من المنظمات المتخصصة . واضاف انه سيكون من الايسر في كثير من الحالات ان يتم التعامل مع نهج اقليمي او محدود من الوجهة الوظيفية ومن شان هذا النهج ان يسفر عن معايير اكثر فعالية عن النهج العالمي .

(السيد كورولا ، فنلندا)

١٢ - واردف قائلا ان وفده يعتقد انه ينبغي أن يضطلع بتدوين قواعد القانون الدولي وإنشاء آليات هادفة وفعالة لحل المنازعات بالوسائل السلمية دون توقعات كبيرة بأن النتيجة يمكن أن تكون هي النجاح . ومن ثم فإن الفرعين الثاني والثالث من مشروع البرنامج (A/C.6/45/L.5 ، المرفق الاول) مصاغان على النحو الصحيح ، وينصان على ضرورة توفر التقارير والدراسات اللازمة ، مع عدم التعرض لمسألة الاجراء الذي قد تود الجمعية العامة ان تتخذه في مرحلة لاحقة . ومن المنتظر ان تتوصل الدول ذاتها الى مقترحات واقعية جيدة الاعداد ستدرج في مرحلة لاحقة في البرنامج .

١٣ - السيد تراكسلر (ايطاليا) : تكلم بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي فقال إن الدول الاثنتي عشرة قد اشتركت جميعها في تقديم قرار الجمعية العامة ٤٤/٣٣ الذي اعلن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ عقد الامم المتحدة للقانون الدولي . ورغم أن العقد قد اعلن دون برنامج ، فإن الدول الاثنتي عشرة رأت أن الفكرة مهمة لدرجة أنه ينبغي عدم تأجيلها ، وكانت على ثقة من أن اللجنة السادسة ، التي تعمل بالاتفاق العام ، ستكون في موقف يتيح لها اعداد برنامج للعقد في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . ، وبإصدار الوثيقة التي تتضمن ردود عدد من الدول والمنظمات الدولية على الاسئلة التي وضعتها الامانة العامة وفقا للفقرة ٣ من القرار ، أصبح من الواضح بجلاء أن اعداد برنامج لن يكون بالمهمة الهينة . وتشير الردود إلى الكثير من المواضيع الجديرة بالاهتمام ، ولكنها لا تطرح عمليا اية افكار محددة بشأن كيفية تنظيم سلسلة من الانشطة الممكنة والمقبولة عموما في اطار العقد . إلا أن اللجنة السادسة كانت محظوظة عندما أناطت رئاسة فريقها العامل المعني بالعقد إلى السيد فوكاس من يوغوسلافيا ، الذي ، بكونه يجمع مهارات اكاديمية ودبلوماسية متميزة ، نجح في توجيه الفريق العامل بحيث أمكنه أن ينتقل خلال بضع أسابيع فقط من الاجتماعات من جمع مقترحات غير متجانسة وفي كثير من الاحيان مثيرة للجدل إلى برنامج واقعي ومقبول على نطاق واسع من الانشطة سيبدأ في تنفيذه خلال العامين الاولين من العقد .

١٤ - ومضى قائلا إن اشتمال العقد على سلسلة من الانشطة المتنوعة التي تهدف إلى تعزيز دور القانون الدولي لا يعتبر في نظر الدول الاثنتي عشرة مسألة تدعو إلى الاسف . وقال إن الاغلبية الساحقة من الدول ترى أن قرار اعلان العقد هو في حد ذاته علامة على أن الوقت قد حان لاعتماد الكثير من المبادرات المنسقة . ورغم أن البرنامج

(السيد تراكسلر ، ايطاليا)

المقترح في تقرير الفريق العامل (A/C.6/45/L.5) لا يغطي إلا الانشطة التي سيبدأ فيها خلال الفترة الاولى (١٩٩٠-١٩٩٢) من العقد ، فإنه مازالت هناك امكانية للبت في مشاريع جديدة وتطويرها ، وإذا توفرت الظروف المناسبة ، لايزال بالامكان الاضطلاع بجهود كبيرة .

١٥ - واسترسل قائلا إن الدول الاثنتي عشرة تتطلع إلى الانشطة التي ستضطلع بها مختلف الكيانات التي دعيت للاسهام في العقد . وهي على ثقة من أن معهد القانون الدولي ، ورابطة القانون الدولي ، واكاديمية لاهاي للقانون الدولي ستثري العقد بخبرتها وعلمها . وهي تتوقع أيضا أن تسهم لجنة القانون الدولي في العقد ، وبصفة اخص عن طريق انجاز الاعمال المتعلقة بالمواضيع المعروضة حاليا على جدول أعمالها . وقد أحاطت علما على النحو الواجب باستعداد مختلف المؤسسات الدولية الاخرى ، ولاسيما محكمة العدل الدولية ، للاسهام في العقد . بيد أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن المسؤولية الاولى عن العقد تقع على عاتق اللجنة السادسة وفريقها العامل ، فضلا عن اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق . وقال إن الدول الاثنتي عشرة تود في هذه المرحلة أن تعرب عن تقديرها للطريقة التي أعدت بها الامانة العامة الوثائق الاساسية ، الامر الذي مكن اللجنة السادسة من بدء أعمالها على نحو إيجابي .

١٦ - واختتم كلمته بقوله إن الدول الاثنتي عشرة مستعدة للمشاركة بنشاط في المبادرات المتخذة من أجل العقد كما وضعت في البرنامج ، وهي على ثقة من أن روح المرونة والتفاهم المتبادل وصنع القرارات بالاتفاق العام التي أبداها الفريق العامل ستظل سائدة ، وتتطلع إلى بدء الانشطة الموضوعية .

١٧ - السيد اوت (المملكة المتحدة) : قال إنه بالرغم من الحربين العالميتين المدمرتين ، فإن القانون الدولي قد تعزز وازداد احترامه باطراد خلال التسعين عاما الاولى من القرن العشرين . ويظهر هذا التقدم بصورة حية في استجابة المجتمع العالمي لغزو العراق للكويت . وكان رد فعل الامم المتحدة لتحدي سلطة مجلس الامن مختلف اختلافا شاسعا عن رد فعل سلفها ، عصبة الامم ، لاعمال العدوان المشابهة التي وقعت في الثلاثينات . وقد اظهر المجتمع العالمي تصميمه على جعل القانون الدولي وسيلته في ضمان حكم القانون ، الذي لا يمكن بدونه أن يكون هناك سلم وأمن دوليان .

(السيد أوست ، المملكة المتحدة)

١٨ - وكما اقترح ممثل منغافورة في بيانه المثير للافكار ، هناك العديد من الطرق التي يمكن لعقد الامم المتحدة للقانون الدولي بواسطتها أن يساعد في خلق الارادة السياسية التي بدونها ستكون القرارات والاعلانات والاتفاقيات محكوما عليها بان تصبح حبرا على ورق . ومن الضروري أن تجعل الحكومات بالذات - حيث أن الحكومات وليست الشعوب هي التي ترتكب أعمال العدوان - أكثر ادراكا للمزايا التي يمكن أن تحققها عن طريق التصرف بصورة قانونية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . ولا يلزم أن تجعل الحكومات واعية بالتزاماتها القانونية ، ولكن بالاحرى أن تجعل مقتنعة بان احترام القانون وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية يخدم مصالحها على افضل وجه . ويلزم جعلها مدركة بان محاولات تسوية المنازعات بين الدول عن طريق استخدام القوة ليست غير قانونية فحسب ، ولكنها أيضا مبددة على نحو هائل من حيث التكاليف المباشرة والخسائر في الارواح والإضرار بالمجتمع ، وبالاقتصاد وبالاستقرار الدولي . وتكلفة اللجوء إلى القانون التي كثيرا ما يشكو منها الاشخاص العاديون تعتبر ضئيلة إذا قورنت بتكلفة شن حرب عدوانية .

١٩ - واستطرد قائلا في أن وفده قد أثلج صدره كثيرا تزايد عدد الدول التي قبلت بالولاية الاجبارية لمحكمة العدل الدولية . ومن بين الدول الست التي أصدرت الإعلان اللازم خلال العامين الماضيين ، هناك أربعة من البلدان النامية . وقال إن المملكة المتحدة ، بوصفها العضو الدائم الوحيد في مجلس الامن الذي قبل دائما الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية وسلفها ، محكمة العدل الدولية الدائمة ، تود أن تحث جميع الدول التي لم تقبل بعد بالولاية الاجبارية للمحكمة أن تنظر في أن تفعل ذلك ، كما تود أن تشجع الدول التي لم تسهم بعد في الصندوق الاستئماني للامين العام للمحكمة أن تفعل ذلك . وقد سره بوجه خاص أن يلاحظ أن كثيرا من البلدان النامية قد اسهم في الصندوق الاستئماني ، وتحض المزيد من البلدان النامية على أن تفعل ذلك أيضا . وأنه عن طريق مثل هذه الوسائل العملية يمكن جعل القانون الدولي أكثر صلة بصورة مباشرة بحل المشاكل .

(السيد أوست ، المملكة المتحدة)

٢٠ - وأضاف قائلا إن هناك سبيلا آخر لتحقيق هذا الغرض هو تعليم القانون الدولي - وهو ليس تعليما عاما للسكان عامة بقدر ما انه تعليم وتدريب لموظفي وزارات الخارجية وغيرهم من الموظفين العاملين في العلاقات بين الدول . وأبدى تاييد وفده الحار لإدخال مبادرات وفق هذه الخطوط في البرنامج الذي يعده الفريق العامل . وقال إن النظام الواسع لبلده في المنح الدراسية ومكافآت الطلاب الاجانب يزداد تركيزا على منح المنح الدراسية لدراسة القانون ، والقانون الدولي بوجه خاص ، في الدراسات الجامعية العليا . كما تدعم حكومته كل سنة دورة تقام خصيصا في لندن للمستشارين القانونيين الحكوميين من بلدان أخرى . وتتولى تعميم تفاصيل عن هذه الدورة وتمويلها كل سنة بعثة المملكة المتحدة لدى الامم المتحدة . ويسعده أن يلاحظ أن عدة مشتركين في الدورات الاخيرة كانوا من أعضاء بعثات لدى الامم المتحدة أو استمعوا الى هذه الدورة بواسطة هذه البعثات . والمقرر أن تبدأ الدورة القادمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، وهو موعد يسهل على أعضاء بعثات الامم المتحدة حضورها .

٢١ - وهناك طريقة أخرى للخروج بنتائج محسومة من برنامج العقد هي تحديد مجالات القانون الدولي التي تحتاج مزيدا من التطوير ، بما في ذلك المجالات التي سبق تدوينها . فأحيانا يكون أحد المجالات ضيقا ومع ذلك يمكن أن يحمل مشكلة عامة الاهمية . وأحيانا تكون هيئات مثل لجنة القانون الدولي أو حتى الهيئات غير الحكومية خير مكان للنظر في هذه القضية . وقال إن وفده يعتقد انه حدد هذا المجال وانه يأمل لان الدورة الحالية لم تناقش قرارا يطالب اللجنة بدراسته . والمأمول أن تفكر وفود أخرى في المسألة قبل الدورة المقبلة .

٢٢ - وختاما أشار الى إمكانية إيجاد هدف مشترك للعقد هو جعل البيانات المتعلقة بكافة بنود جدول أعمال اللجنة قصيرة وتتناول لب الموضوع .

٢٣ - السيد ابريل (كندا) : رأى أن يكون الهدف الاول لعقد الامم المتحدة للقانون الدولي تعزيز تنفيذ القانون الحالي وليس وضع قواعد جديدة . وعلى العقد أن يؤدي الى تحسين قبول وتنفيذ الدول لالتزاماتها القانونية الدولية الاساسية ، لا سيما بشأن حقوق الانسان ومكافحة الارهاب .

٢٤ - ورغم وجود نظام شامل ومؤثر لقانون حقوق الانسان - من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي به أشياء كثيرة تعتبر قانونا عرفيا ملزما لكافة الدول ، الى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يعترف

(السيد ابريل ، كندا)

بحق الفرد في التماس لجنة دولية خبيرة - لم يحدث في حالات كثيرة أي شيء عند وقوع ابشع الانتهاكات أو عندما تكون الدولة مذنبة بقتل عدد كبير من مواطنيها الابرياء . وكثيرا ما لا تستخدم أية أجهزة موجودة لتناول هذه الانتهاكات الخطيرة ، وفي حالات كثيرة لا يوجد داخل الامم المتحدة محفل يمكن أن تثار فيه هذه القضايا عاجلا . ورأى ضرورة بذل جهد منسق خلال العقد يضمن إمكانية معالجة الحالات الخطيرة داخل منظومة الامم المتحدة بعد الإبلاغ عنها . وقال إن وفده يشجع إقامة اجتماعات بين دورات مكتب لجنة حقوق الانسان لهذا الغرض . كما أن الاجتماعات الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي يحضرها أساسا الممثلون المقيمون في نيويورك طريقة مناسبة أخرى للاشارة الى عدم إمكانية التغاضي عن الانتهاكات الخطيرة جدا للمعايير المتواضع عليها دوليا .

٣٥ - وكثيرا ما يحدث أيضا في حالات الارهاب تغاض عن انتهاكات للمعايير القانونية المتعارف عليها عموما والتي جاء ذكرها في اتفاقيات مناهضة الارهاب . وينبغي تحسين الاستفادة من مجلس منظمة الطيران المدني الدولي للإبلاغ عن انتهاكات اتفاقيات الطيران المدني الدولي .

٣٦ - ورغم ضرورة تركيز العقد على تامين الاحترام للقانون القائم فإن حماية البيئة ينبغي أن يكون مجالا لتشجيع التدوين التدريجي لوضع صكوك جديدة . ويجب على الدول عاجلا أن تضع قواعد قانونية جديدة تضمن حفظ الحياة على الارض ؛ ذلك أن السعي الى تحسين مستوى البيئة لم يعد كافيا .

٣٧ - وأشار الى هدف رئيسي آخر للعقد هو تشجيع الرجوع الى أجهزة تسوية المنازعات بالطرق السلمية . فقد اتضح تماما من الوضع الدولي الراهن أن استعمال القوة في تسوية المنازعات بين الامم أكثر من اللازم . وينبغي أن يكون العقد مناسبة لاعادة تاكيد مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، بتعزيز سلطة المنظمة ومجلس الامن ، خصوصا في مجال تسوية المنازعات وصيانة السلم والامن الدوليين . وينبغي تشجيع الدول على عرض قضاياها على محكمة العدل الدولية وعلى قبول الولاية الالزامية للمحكمة .

٣٨ - ولدى الدول بالاضافة الى هذه المحكمة طائفة واسعة من أجهزة التسوية السلمية للمنازعات واستعمالها قليل أو معدوم بكل بساطة . فتحت تصرف محكمة التحكيم الدائمة قائمة دائمة بأسماء حقوقيين يمكن اختيار فريق منهم حسب طبيعة النزاع . وهناك

(السيد ابريل ، كندا)

هيئات اخرى وضعت إجراءات مفصلة جدا لتناول حالات الصراع المحتمل ، كما ان لدى الامم المتحدة ذاتها مجموعة من المحافل والاجهزة تتراوح بين تقصي حقائق والتحكيم الإلزامي .

٢٩ - وقال إن وفده يقترح أن تكون إجراءات الفاث (مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) نماذج فعّالة ، وهي تستخدم فعلا ، ولكن يمكن زيادة التفكير فيها عند حدوث نزاعات تتجاوز المجال التجاري ، لانها تستعين بأفرقة إلزامية تطرح على الدول توصيات بالحالات التي تنشأ فيها خلافات . ويمكن للدول المعنية أن تتفاوض على هذه التوصيات وأن تعدلها لبلوغ اتفاق : فلا يجوز اتخاذ اجراءات انتقامية متكافئة إلاّ إذا فشلت المفاوضات . وأبدى في الختام تأييد وفده الكامل لتقرير الفريق العامل ، ورحب بالذات بجعل أولوية البرنامج في المرحلة الاولى من العقد لتعزيز احترام القواعد الحالية للقانون الدولي واللجوء الى اجهزة مستقرة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وقال إن بلده سيظل يحترم الالتزامات التي تعهد بها بصدد حقوق الانسان والكفاح ضد الارهاب . وسينجح المجتمع الدولي والدول الاعضاء منفردة في العيش في سلم وامن إذا ازداد التعريف بميدان القانون الدولي شيوعا .

٣٠ - السيد موفنسين (الدانمرك) : تحدث بالنيابة عن بلدان الشمال الاوروبي فقال إنه نظرا لان مشروع برنامج الانشطة التي ستجري خلال السنوات الثلاثة الاولى من العقد لم يكن معتمدا بعد عندما بدأ العقد ، فإنه إنجاز حقيقي من الوفود أن تتطلع الآن نحو مناقشات مضمونية على اساس الدراسات والوثائق الاتية من مؤسسات قانونية دولية ووطنية وغير حكومية . وقال إن بلدان الشمال الاوروبي تتطلع الى المساهمة في العقد .

٣١ - السيد الفاريز (اوروغواي) : قال إن وفده عندما ينظر في النتائج المحسوسة التي يمكن الخروج بها من عقد الامم المتحدة للقانون الدولي ، يعتبر القانون الدولي إطارا لقواعد تنطبق على المجتمع الدولي . ونظرا لتعقد هذا المجتمع بسبب شدة كثرة الفروق السياسية والاثنية والثقافية واوجه عدم التوازن في التنمية بين البلدان الغنية والفقيرة ، يصعب كثيرا تحديد القواعد التي ينبغي أن تسود . ورأى أن يكون العقد فرصة لايضاح هذه القواعد ، وحافزا لجهود الامم المتحدة في التدوين ولانعاش أجهزة تسوية المنازعات بالطرق السلمية خصوصا من حيث دور محكمة العدل الدولية .

(السيد الفارين ، أوروغواي)

٣٣ - وأردف قائلا إن مشروع البرنامج الذي أعده الفريق العامل للفترة الاولى (١٩٩٠-١٩٩٣) من العقد تنقصه التفاصيل الى حد يخيب الآمال ، وقد يكون ذلك بسبب عدم التأكد من وجود أموال . مع ذلك فإن العقد سيفشل في الوفاء بالتوقعات المرجوة منه إذا لم تخصص موارد في الميزانية العادية للامم المتحدة لتنفيذ أنشطة العقد .

٣٤ - ومضى قائلا إن وفده جزع بالذات لان مشروع البرنامج لا يشمل عددا من الموضوعات والانشطة المحددة التي اقترحتها الدول الاعضاء ، ولا توجد فيه اشارة مباشرة الى الخطط الطويلة الاجل المرسومة للعقد .

٣٤ - وقال إن وفده يهتم بالذات بتشجيع تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه كما جاء في الفرع رابعا من المرفق الاول من تقرير الفريق العامل (A/C.6/45/L.5) . ففي هذا المجال بالذات يمكن أن تتحقق أكثر النتائج الايجابية المباشرة ، خصوصا بالمساعدات الفنية والمالية للبلدان النامية . وربما كان تدريب المهنيين على القانون الدولي من أهم المهام التي ينبغي معالجتها خلال العقد . كما أن أنشطة تدريب مثل تلك التي أشارت إليها الفقرة ٥ من الفرع رابعا تسهل عمل الموظفين الذين يواجهون تنازعا بين معايير القانون الدولي ومعايير القانون الداخلي . وبمقدور هيئات متخصصة مثل معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث وأكاديمية لاهاي للقانون الدولي أن تساعد بشكل قيم في إعداد دورات للتدريب يمكن في النهاية تطويعها حسب حاجات كل بلد .

٣٥ - ورأى النظر أيضا في توسيع أثر دورات التدريب على القانون الدولي بإيفاد اختصاصيين إلى مختلف المناطق ليعرضوا دوراتهم على جمهور أوسع بدلا من زيادة عدد المنح الدراسية المخصصة لهذه الدورات . وذكر أن لبلده خبرة إيجابية بهذه الترتيبات من خلال اتفاقات التعاون التقني مع هيئات الامم المتحدة . ورأى أن تنظر اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الامم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه في تعزيز هذا النوع من أجهزة التعاون التقني .

٣٦ - وانتقل إلى الفقرة ٤ من الفرع خامسا من مشروع البرنامج فقال إن وفده يشعر بأن تشكيل اللجان الموصى بها يسهل التنسيق بين الجهود والانشطة الوطنية التي تنفذها هيئات دولية ، خصوصا إذا كانت أكثرها ارتباطا مباشرا بالعقد .

(السيد الفاريز ، أوروغواي)

٣٧ - وختاما رأى أن نجاح العقد يعتمد في النهاية على استعداد الدول للاعتراف بأن قضية القانون الدولي هي أيضا قضية سلم وتعاون وسلم دولي .

٣٨ - السيد تهيم (باكستان) : قال إن بلده يؤمن بسيادة القانون الدولي ، وبأنه رامخ الالتزام بالمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة . وهو يرى أن الفريق العامل المعني بالعقد قد نجح في إعداد مشروع برنامج مقبول وعموما للانشطة التي سيبدأ العمل بها خلال الفترة الاولى من العقد .

٣٩ - وقال إن نهاية الحرب الباردة قد شهدت تزايد إدراك المجتمع الدولي باهمية تسوية المنازعات بالطرق السلمية وتزايد تحوُّل الدول نحو الامم المتحدة طلبا لمساعدتها في حل المشاكل الاقليمية والدولية . ورأى أن الحالة أنسب من أي وقت مضى للنهوض بزيادة احترام مبادئ القانون الدولي وتطويره تدريجيا وتدوينه .

٤٠ - واشار إلى الفقرتين ٢ (أ) و ٣ (ب) من قرار الجمعية العامة ٤٤/٣٣ فقال إن وفده يرحب بمختلف طرق التسوية السلمية للمنازعات ، مثل الاستعانة بالمساعي الحميدة ، والمفاوضات ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والتسوية القضائية ، وزيادة اللجوء إلى أجهزة المحاكم مثل أجهزة محكمة العدل الدولية . كما ترحب باكستان بتزايد قبول الولاية الالزامية للمحكمة ، وبتزايد ميل الدول إلى سحب تحفظاتها على فقرات المعاهدة التي تنص على الولاية الالزامية للمحكمة . فهذا يبين تزايد استعداد الدول للتقيد بقواعد القانون الدولي . كما ينبغي تشجيع الدول على طلب فتاوى من المحكمة بشان الجوانب القانونية للمنازعات . كذلك فإن مبادرة الامين العام بإنشاء صندوق استئماني لمساعدة الدول النامية على الاستعانة بخدمات المحكمة خطوة هامة نحو تامين زيادة تمكين الدول من هذه المؤسسة .

٤١ - وبصدد الفرع رابعا من المرفق الاول من الوثيقة A/C.6/45/L.5 ، قال إن وفده إذ يوافق على ضرورة دعم مؤسسات التدريب الحالية فإنه يرى التشديد بوجه خاص على تشجيع إقامة هذه المؤسسات في البلدان النامية . ولا حاجة للتاكيد على اهمية تشجيع زيادة التفهم العام للقانون الدولي . وأيد الاقتراحات الواردة في الفقرة ٤ من الفرع رابعا واقترح منح الطلاب واساتذة الجامعات والمحامين وموظفي وزارات الخارجية منحا دراسية جامعية في القانون الدولي . وطالب بدعوة القضاة أيضا إلى حضورها .

(السيد تهيم ، باكستان)

٤٢ - ورأى أن يركز برنامج العقد أيضا على تعزيز السلم والامن الدوليين والتمهيد لإقامة نظام عالمي تقدمي عادل . ويجب أن ينال نزع السلاح الاهتمام الواجب من المجتمع الدولي في هذا المجال . وقال إن وفده يأمل أن يؤدي الحوار بين الدولتين الكبريين إلى تخفيض كبير في الاسلحة النووية والتخلص منها في النهاية . ورأى أن النهج الاقليمية لتناول نزع السلاح تكمل الجهود العالمية ، ومن الواجب الاخذ بهما في وقت واحد .

٤٣ - وأنهى كلمته بالاشارة إلى أن التطوير التدريجي للقانون الدولي ينبغي أن يبدأ بأسلوب يسهل التنمية البشرية في إطار نظام دولي عادل . ووجه الانظار إلى مختلف السمات السلبية للبيئة الاقتصادية التي تؤثر في البلدان النامية فقال إن التخلف وأوجه التباين الاقتصادي بين الدول تساهم كثيرا في التزعزع الاجتماعي والاقتصادي وتضر بالسلم والامن الدوليين . لذلك ينبغي الاهتمام في إطار العقد بحل المشاكل الاقتصادية الدولية ، لا سيما مشاكل البلدان النامية .

٤٤ - الانسة داوسيت (نيوزيلندا) : قالت إن أزمة الخليج أكدت الحاجة إلى حكم القانون في الحفاظ على السلم والامن ، وهو موضوع تكررت مناقشته في الدورة الحالية للجنة السادسة . ومع بدء عقد القانون الدولي ، أكدت الاحداث الاخيرة الحاجة إلى تامين احترام القانون الدولي وتشجيع تسوية المنازعات بالطرق السلمية .

٤٥ - وأشارت إلى أن الفريق العامل ناقش كثيرا من أفكار برنامج العقد ، لكن على الوفود أن تتذكر عند النظر في الانشطة الممكنة أن الامم المتحدة تتعرض لقيود الميزانية مثل حكومات كثيرة . لذلك من المناسب التركيز على الانشطة التي تكون محسوسة ومثمرة معاً .

٤٦ - وتحدثت عن مجال النهوض بالتسوية السلمية للمنازعات فقالت إن وفدها يؤيد إنشاء صندوق استئماني لمساعدة الدول على تسوية المنازعات بواسطة محكمة العدل الدولية ، فهو أمر عملي هام . وقد أسعد نيوزيلندا أن تتبرع بمبلغ كبير للصندوق في وقت سابق من عام ١٩٩٠ .

٤٧ - كما أن وفدها يهتم كثيرا بموضوع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (الفرع رابعا من برنامج العقد (A/C.6/45/L.5 ، المرفق الاول)) . وقالت إنها تتفق مع الرأي الذي بدر في الفريق العامل بوجود مجال يمكن أن تتخذ فيه

(الانسة داوسيت ، نيوزيلندا)

خطوات عملية سريعة . واحتفالا بالعقد ساهمت حكومتها كثيرا عام ١٩٩٠ في صندوق المنح الدراسية الذي اقيم إحياء لذكرى الاستاذ النيوزيلندي كوينتين - باكستر الذي كان عضواً في لجنة القانون الدولي .

٤٨ - ومضت قائلة إن للدول أيضا دورا هاما في النهوض بالقانون الدولي والتدريب القانوني ، وذلك بان تساعد وتتعاون مع الدول الموجودة في منطقتها أو في مناطق اخرى إذا كانت لا تعادلها في مستوى مواردها . وقالت إن وفدها يلاحظ أن الفقرة ٣ من الفرع أولا من البرنامج تشجع الدول والمنظمات الدولية على تقديم المساعدة والمشورة التقنية الى الدول ، لاسيما النامية منها ، تسهيلا لاشتراكها في عملية صنع معاهدات متعددة الاطراف ، بما في ذلك تقيدها بالمعاهدات المتعددة الاطراف وتنفيذها .

٤٩ - وقد أعلنت نيوزيلندا أيضا في عام ١٩٩٠ تاسيس صندوق بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار لرعاية اشتراك محامين من جنوبي المحيط الهادئ في ندوة القانون الدولي التي ستقام في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩١ .

٥٠ - وأنهت كلمتها بالاشارة الى ضرورة تركيز الانشطة على مواضيع لها دلالة وأهمية عامة ، مع تفادي الازدواج في العمل . والمأمول أن يركز العقد بشكل سليم على تطوير القانون الدولي ، بمعالجة قضايا البيئة العالمية ووضع اجراءات مناسبة لحماية البيئة .

٥١ - السيد الياسون (السويد) : قال إن الامم المتحدة هبت لنصرة عضو من أعضائها تعرض لانتهاكات سافرة للميثاق ، وأنه توجد الآن احتمالات حقيقية لان يؤدي القانون الدولي ، كما جاء في الميثاق ، دوره الاصيل في ضمان السلم والامن الدوليين بالاستعاضة عن قانون القوة بقوة القانون في العلاقات بين الدول .

٥٢ - وترى غالبية الدول أن ضمان احترام القانون الدولي طريق رئيسي لضمان استقلالها وسيادتها ، لذلك من الاهمية القصوى لبلده أن الجمعية العامة اعتمدت القرار ٤٤/٢٣ المتعلق بعقد القانون الدولي .

٥٣ - واشار الى كثرة الاراء البناءة التي طرحت خلال إعداد برنامج العقد ، ومنها مطالبة الامين العام بإعداد تقرير عن العمل التشريعي الدولي الذي يجري حاليا داخل منظومة الامم المتحدة . ورأى أن هذا التقرير أداة مفيدة لتنسيق العمل في القضايا

(السيد الياسون ، السويد)

القانونية الدولية بين الدول : بيد أن هذا العمل يجب ألاّ يكون مفرطا في التفاصيل أو التوسع ، لان الهدف الاول منه وضع وثيقة يمكن استخدامها في اللجنة السادسة وعند تخطيط العمل القانوني الدولي داخل وزارات الدول الاعضاء . ويرى وفده أن يكون تحديد شكل التقرير من مسؤولية الامين العام .

٥٤ - ورغم الترحيب بأي تقدم في تدوين القانون الدولي ، ينبغي ألا يكون العقد مجرد فرصة لفرض التزام جديد على اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي وهيئات اخرى بالامم المتحدة . فمن الواجب المراعاة الواجبة لضخامة حجم موضوع القانون الدولي ، العرفي منه والمدون فعلاً . ولو كان القانون القائم موضع الاحترام الكامل وقبلت دول أكثر بالولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية ، لاختلف الحال تماماً في كثير من أرجاء العالم فعلا ، ولساهم ذلك كثيرا في مفهوم حكم القانون .

٥٥ - وقال إن بلدان الشمال الاوروبي تشدد كثيرا على أن النهوض باهداف العقد يستدعي أن تكون إحدى ركائزه احترام حكم القانون وطنيا ، ولذلك ينبغي على الحكومات أن تمعن في اعتبارها التزاماتها بالمعاهدات الدولية التي هي أطراف فيها .

٥٦ - وهناك أسلوب مؤسف في هذا الصدد هو جعل الاشارة العامة الى السيادة الوطنية سببا لعدم التقيد بالالتزامات الدولية : فالانضمام الى هذه الاتفاقات معناه ممارسة السيادة باستخدام حق الدولة في الزام نفسها ، ليس من أجل الصالح العام للمجتمع الدولي وحده وإنما أيضا لصالحها هي .

٥٧ - وقال إن وفده يعتبر المشاورات غير الرسمية التي جرت في مقر الامم المتحدة بين عدد من رؤساء الادارات المسؤولة عن الخدمات القانونية الدولية بوزارات خارجية الدول الاعضاء بالامم المتحدة ذات اهمية بالغة ، وهو يرى مواصلتها على أساس أن هدفها هو تعزيز دور اللجنة السادسة ، ودور القانون الدولي بشكل أعم . كما أن المشاورات سبيل لتوثيق الاتصالات الشخصية بين المشتركين .

٥٨ - كذلك ينبغي التشديد على أهمية القانون بوصفه تخصصا أكاديميا ، خصوصا في كليات الحقوق بالجامعات ، ومن المهم أيضا تامين الموارد المالية التي تكفل التعريف بعقد القانون الدولي . وأشار الى أن في برنامج العقد حكماً بإنشاء صندوق استئماني خاص . ويمكن مناقشة مختلف الطرق الاخرى التي تعتبر أنسب طرق لمساهمة

(السيد الياسون ، السويد)

الدول في تحقيق اهداف العقد . وابدى استعداد السويد للاشتراك في ذلك بإتاحة الفرص لمحامين من البلدان النامية للاشتراك في دورات خاصة بالقانون الدولي تقدمها كليات الحقوق بجامعاتها .

٥٩ - وانهى كلمته بقوله إن على عقد القانون الدولي ان يؤدي الى توسيع وتعميق التعريف بالقانون الدولي وطنيا . ولنتيجة العقد اهمية كبيرة في قدرة الامم المتحدة على اداء مهامها الحيوية في مجال السلم والامن الدوليين في فترة ما بعد الحرب الباردة . ومن الواجب أن تكون سيادة القانون الدولي التي وردت في اهداف العقد مبدأ مرشدا عند مواجهة هذه التحديات .

٦٠ - السيد سوفامونغون (تايلند) : قال إن عام ١٩٩٠ قد شهد نهاية الحرب الباردة ويمهد السبيل كي يجدد المجتمع الدولي بذل جهوده من أجل تعزيز القانون الدولي والامتثال له والاحتكام إليه في تسوية المنازعات الدولية . وعند نشوب أزمة الخليج الفارسي ، كان رد فعل المجتمع الدولي سريعا ، إذ اتخذ اجراءات حاسمة أتت متفقة تماما مع القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة . وهذا يبشر بالخير لعقد الامم المتحدة للقانون الدولي .

٦١ - واضاف قائلا إن أزمة الخليج قد أبرزت نقطتين حيويتين هما : يجب كفالة اتساق أساليب القائمين بإنفاذ القانون مع القانون ، وينبغي أن يستفاد من الامم المتحدة كل الاستفادة لصيانة السلم والامن الدوليين .

٦٢ - وذكر أن الفكرة القائلة بأن على الامم المتحدة أن تضطلع بدور في الدبلوماسية هي فكرة مناسبة التوقيت . وانطلاقا من هذا الاعتبار قدمت حكومته ، في عام ١٩٨٦ ، اقتراحا بإنشاء نظام إنذار مبكر تابع للامم المتحدة للحيلولة دون حدوث منازعات إقليمية . وكانت تفكر في انشاء آلية تابعة للامم المتحدة ، لرصد الحالات العالمية التي يرجح أن تتطور لتصبح أزمات تهدد السلم والامن الدوليين . ولذلك فهو يرحب بإنشاء مكتب الامم المتحدة للبحوث وجمع المعلومات ، في عام ١٩٨٧ ، وهو على ثقة بانه سيسهم في فعالية الامم المتحدة .

٦٣ - ثم قال إن الامم المتحدة قد اقدمت خلال عام ١٩٩٠ على الدخول في مجال الإشراف على الانتخابات كجزء لا يتجزأ من عملياتها لصيانة السلم . وحيث أن من الممكن أن تتخذ المنظمة مزيدا من الخطوات في هذا الاتجاه في المستقبل ، فإن دورها في إدارة الانتخابات ، فضلا عن إدارة شؤون دولة ذات سيادة ، هو حاليا قيد المناقشة .

(السيد سوفامونفون ، تايلند)

٦٤ - ومضى يقول إنه ينبغي تعزيز النظام القانون الدولي ، بوصفه تكملة لتعزيز دور الامم المتحدة ، وينبغي تشجيع احترام القانون الدولي بكل ما يمكن من الطرق . وهنالك في الوقت الراهن معاهدات عديدة متعددة الاطراف ذات صلة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه . ومن شان القبول العالمي لهذه المعاهدات أن يعزز النظام القانوني الدولي ؛ على أن ذلك ليس بالمهمة اليسيرة ، لانه يجب مراعاة مصالح الدول ، التي تتباين بل وتتعارض في بعض الاحيان . ولمسالة التحفظات أهميتها ، وقد تحدد ما إذا كانت دولة معينة ستصبح طرفا في معاهدة متعددة الاطراف ، أم لا . ولذلك من المفيد دعوة لجنة القانون الدولي إلى ما للاعتراضات على التحفظات من أثر قانوني على المعاهدات المتعددة الاطراف .

٦٥ - وأشار إلى أن الامتثال التام لقرارات محكمة العدل الدولية هو هدف آخر من الاهداف الهامة . وينبغي أن تكون اللجنة السادسة محفلا تقدم فيه الدول اقتراحاتها بشأن وسائل تحقيق هذا الهدف .

٦٦ - وأردف قائلا إن التعليم يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من برنامج العقد . وينبغي أن يركز بشكل خاص على جانبي البحث والتدريب من جوانب التعليم . ولا بد من توفير دورات تدريبية في مجالات واسعة النطاق من القانون الدولي ، بما في ذلك القانون العام والقانون الخاص . ويجب أن يشمل التعليم مجالات جديدة ، من قبيل الملكية الفكرية ، والتحويلات الالكترونية للاموال والضرائب الدولية . وينبغي أن تتاح المنح الدراسية والزمالات بيسر لمرشحين من جميع البلدان ، ولا سيما من بلدان العالم النامي .

٦٧ - وتابع كلمته قائلا إنه ينبغي تشجيع عقد الحلقات الدراسية والندوات وحلقات العمل ودورات التدريب الرسمية في موضوع القانون الدولي . وينبغي تشجيع الامم المتحدة والجامعات في البلدان النامية على الشروع في برامج مشتركة لتقديم التدريب في مجال القانون الدولي .

٦٨ - ثم قال إنه ، عند النظر في مختلف الانشطة المقترحة للعقد ، يتساءل عما إذا كان من المفيد تقسيمها الى فئتين وطنية ودولية . وعلى الدول أن تتحلى بالمرونة عند اضطلاعها بالانشطة الوطنية ، أما انشطة الفئة الدولية ، فستقتضي التنسيق دوليا . وبالاضافة الى ذلك ، لا بد من ايلاء المزيد من الاهتمام لمسالة التمويل . وسيكون من المفيد جدا اجراء استعراض في منتصف الفترة للتقدم المحرز في برنامج العقد .

٦٩ - السيد فوكوكاوا (اليابان) : قال إن بلده قد رحب باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٣٣/٤٤ ، الذي أعلن عقد الامم المتحدة للقانون الدولي . وذكر ان البيئة الاساسية للمجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب قد تغيرت بصورة مشهودة في السنة الماضية . وبات للقانون الدولي دور اكبر يؤديه في العلاقات فيما بين الدول . ولي سبيل اقامة مجتمع دولي سلمي ، على أساس حكم القانون ، لا بد من تعزيز التفاهم فيما بين الدول فيما يتعلق باهمية احترام معايير القانون الدولي . وبالتالي ، فسيكون من الاهمية بمكان أن تركز الامم المتحدة على تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه وعلى تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية كموضوعين من موضوعات العقد .

٧٠ - وذكر انه على نقيض القوانين المحلية ، ليس هناك إلا قضايا قليلة يمكن للفرد فيها أن يكون شخصا من اشخاص القانون الدولي . على انه لا بد ، عند تعزيز احترام القانون الدولي من قبل الدول ، من تعزيز تفهم اهمية القانون الدولي من قبل مواطنيها . وفي مجال زيادة تفهم جمهور اكبر للقانون الدولي ، قد يكون من المفيد اختيار القوانين التي تعتبر اساسية . وقال إن ميثاق الامم المتحدة هو ، في رأيه ، اهم قانون دولي اساسي ينظم المجتمع الدولي ، ويجدر أن يتفهمه على نطاق واسع من سيشكلون أعضاء هذا المجتمع في القرن الحادي والعشرين .

٧١ - وذكر انه في سبيل تعزيز وعي الجماهير وتفهمها للميثاق ، قد يكون للامم المتحدة أن تنظر في رفع مستوى مواد إعلامها ، وإعداد مواد جديدة ، إن أمكن . وعلى سبيل المثال ، يمكنها أن تصدر دليلا بشأن المسائل الاساسية في القانون الدولي ، يتضمن تعليقا موجزا على صكوك اساسية مثل الميثاق . وقد يكون أيضا من الافكار الوجيهة اجراء دراسات استقصائية في بداية العقد وفي نهايته بغية التأكد من مستوى تفهم الجماهير للقانون الدولي .

٧٢ - واشار الى انه قد يكون من المفيد ، على مستوى أرفع ، إعداد قائمة بالمعاهدات الرئيسية القائمة في كل ميدان رئيسي . ويمكن أن يخصص لكل سنة من سنوات العقد أولوية محددة ، مثل تعزيز الميثاق وقانون حقوق الانسان وقانون البحار .

٧٣ - وختاما قال إنه قد يكون من المستصوب دراسة برنامج العمل المحدد لفترة العقد في إطار الفريق العامل واللجنة السادسة . وعلى سبيل المثال ، يمكن دعوة الفريق العامل الى الانعقاد مرة كل سنتين لاستعراض التقدم المحرز في العمل ووضع

(السيد فوكوكاوا ، اليابان)

جدول أعمال لفترة السنتين التالية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي إيلاء الاهتمام لتجنّب ازدواج الجهود داخل الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية . ولا بد من التركيز على دور اللجنة بوصفها هيئة تنسيق في هذا الصدد .

٧٤ - السيد فوناي (تركيا) : قال إن وفده رحّب منذ البداية بالمبادرة التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز ، التي تشدد على ضرورة تعزيز مبدأ سيادة القانون في العلاقات الدولية ، مما أدّى الى اعتماد الجمعية العامة القرار ٤٤/٣٣ بتوافق الآراء . وقد أبرز اتخاذ القرار المذكور تزايد الوعي لدى الدول بما لتعزيز القانون الدولي والتقيّد به تقيّدا صارما من أهمية متعاظمة . وعلاوة على ذلك ، فقد دل الإجماع على تأييد إعلان عقد الامم المتحدة للقانون الدولي على الاهمية التي توليها الامم المتحدة للتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه . وإعلان عقد القانون الدولي هو مبادرة أتت في الوقت المناسب ، يمكنها أن تعطي زخما متجددا لتبادل الآراء على نطاق واسع ، بشأن مهام الحاضر والمستقبل معا في ميدان القانون الدولي ، فضلا عن التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه .

٧٥ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة ، إقرارا منها بما ينبغي للقانون الدولي أن يؤديه من دور أساسي في العلاقات بين الدول ، قد شرعت في عملية معجّلة لتدوين القانون والتطوير التدريجي له . وقد أُحرز تقدم حقيقي نتيجة الاتفاقات المتعددة الاطراف المعتمدة على أساس الجهود الرئيسية التي اضطلعت بها أجهزة الامم المتحدة القانونية ، مثل لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة . ومن الميادين التي تستدعي التعاون بين الدول كما تستدعي حلولا تقوم على أساس القانون الدولي ، تأتي قبل كل شيء الحماية الدولية للبيئة ، والعمل من أجل مكافحة الارهاب وإساءة استعمال المخدرات . ولا يمكن حل مشاكل عالمية من هذا القبيل إلا بدعم من جميع الدول . وقال إن مبدأ اتخاذا القرارات بتوافق الآراء الذي ساد في المفاوضات بشأن قرار الجمعية العامة ٤٤/٣٣ يجب أن يطبق أيضا في جميع المراحل التحضيرية وفي تنفيذ برنامج عمل العقد .

٧٦ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بمشروع برنامج الانشطة التي ستبدأ خلال الفترة الاولى من العقد (١٩٩٠-١٩٩٢) ، فإن تركيا تؤيد فكرة الاضطلاع بانشطة مصممة لتيسير التعاون الدولي بغية تعزيز القانون الدولي ؛ وتعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها ؛ وتعزيز وسائل وأساليب تسوية المنازعات بالطرق السلمية ؛ وتشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ؛ وتشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته

(السيد غوناي ، تركيا)

ونشره وزيادة تفهمه . ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يجدد تاكيده أن وفاء الدول بحسن نية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي هو الطريق الصحيح لمنع نشوب المنازعات . ومن المقاصد التي يجب أن يحققها العقد ، وجوب تعزيز الدبلوماسية والتعاون على الصعيد المتعدد الاطراف ، وزيادة فعالية القانون الدولي في العلاقات الدولية ، وتوجيه انظار الدول إلى ضرورة وفائها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ، وتجديد تاكيد مبادئ القانون الدولي ومعاييره الاساسية .

٧٧ - السيد ممتاز (جمهورية إيران الاسلامية) : قال إن مشروع برنامج الانشطة التي ستبدأ خلال الفترة الاولى من العقد يدعو إلى الارتياح على وجه الاجمال . وقد لاحظ وفده أن الملامح الرئيسية للعقد ، كما أُجملت في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣ ، قد جرى التوسع فيها بشكل ملموس . ويمثل البرنامج المقترح حلا وسطا ، تم التوصل اليه بصعوبة شديدة ، وبالتالي لا يمكنه تلبية متطلبات جميع الوفود . وعلى ذلك ، فإن البرنامج يتسم بما يكفي من المرونة ليتيح للدول مواصلة تقديم اقتراحاتها بشأن الاجراءات التي يمكن الاضطلاع بها في إطار العقد او التعمق في استكشاف بعض المسائل .

٧٨ - وأضاف قائلا فيما يتعلق بالباب الاول من قائمة المقترحات الشاملة الواردة في المرفق الثاني من تقرير الفريق العامل ، بشان تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها ، إن وفده يود التشديد مرة أخرى على أهمية مبدأ عدم استخدام القوة ، هذا المبدأ الذي تكرر تاكيده بصدد احداث الخليج الفارسي ، إذ أن عدة وفود قد أبرزت الحاجة الى اتخاذ اجراءات مناسبة لصيانة السلم والامن الدوليين . واليوم ، لا يزال هناك الكثير من حالات أعمال العدوان ، المستمرة بدون أي رادع . ومهما أكدنا على أهمية صيانة السلم والامن الدوليين في سياق العقد ، فلا يمكننا أن نكون مبالغين .

٧٩ - ومضى يقول إن هناك ذخيرة هائلة حقا من النصوص القانونية الموجودة في الميدان موضع البحث . ومن النصوص الماثلة في ذهن وفده ، مثلا ، المادتان ٢ و ٤ من ميثاق الامم المتحدة وتعريف العدوان . ومن النصوص الهامة الاخرى التي اعتمدتها الجمعية العامة والتي تشكل مصادر للقانون ، إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة . وترى محكمة العدل الدولية أن تاييد القرار المتضمن ذلك الاعلان ، يمكن اعتباره قبولا لملاحية القاعدة أو مجموعة القواعد الواردة فيه ، وأن مبدأ عدم استعمال القوة ، مثلا ، قد يعتبر بذلك من مبادئ عرف القانون الدولي ، لا كما ورد معدلا بالاحكام المتعلقة بالامن

(السيد ممتاز ، جمهورية إيران الاسلامية)

الجماعي ، أو بالتسهيلات أو القوات المسلحة التي ينبغي توفيرها بموجب المادة ٤٣ من الميثاق (حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، في قضية الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها ، تقارير محكمة العدل الدولية ، ١٩٨٦ ، الصفحة ١٠٠ ، الفقرة ١٨٨) . وينطبق هذا التعليق بصدد الاعلان بشأن زيادة فعالية مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية .

٨٠ - ثم ذكر انه ينبغي ، خلال العقد ، تطوير مبدأ عدم استعمال القوة ، على أساس الصكوك المذكورة . ولن يعود من الكافي التأكيد من جديد على مبادئ ثابتة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لأسباب ، ظاهرة ، السيطرة الاجنبية بجميع أشكالها . ومن الضروري أيضا تعزيز ما للامم المتحدة من قدرات في مجال صيانة السلم ، ولاسيما قدرات مجلس الامن . وفي هذا الصدد ، ينبغي دراسة ما لمجلس الامن من امكانات سياسية . ولابد كذلك من دراسة أشكال لممارسة القسر غير استعمال القوة . وهنا أيضا ينبغي التركيز على الاعلانات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة ، التي ينبغي اعتبارها نقطة انطلاق ، على قدم المساواة مع غيرها من الصكوك القانونية القائمة ، وذلك لتطوير المبدأ المعني . وفي هذا الصدد ، يخطر في بال وفده إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، والاعلان المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد تهدد السلم والامن الدوليين وبدور الامم المتحدة في هذا الميدان .

٨١ - وتابع كلمته قائلا إنه يجب بذل الجهود أثناء العقد لنزع فتيل التوترات الدولية . ويجدر ايلاء اهتمام خاص للتعاون الاقتصادي ونزع السلاح في هذا الصدد . وأما فيما يتعلق بنزع السلاح ، فهو مسألة تتعلق بتنفيذ برامج نزع السلاح القائمة ، ولاسيما البرامج التي تركز على عدم انتشار الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الجماعي . ويود وفده في هذا الصدد أن يوجه الانتباه الى أعمال اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح بشأن الاسلحة الكيميائية . وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لكي يعقد باسرع ما يمكن اتفاقية خاصة بالاسلحة الكيميائية ، من شأنها سد ثغرات بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . واذا نجحت المفاوضات الجارية بشأن التعاون الاقتصادي وبشأن نزع السلاح ، فذلك سيزيد الثقة فيما بين أعضاء المجتمع الدولي ، مما سيحول دون حدوث المنازعات .

(السيد ممتاز ، جمهورية إيران الاسلامية)

٨٢ - وفيما يتعلق بالفرع الثالث من قائمة المقترحات الشاملة ، المتصل بالتشجيع على التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، قال إن وفده يود تأكيد أهمية الدور الذي ستضطلع به لجنة القانون الدولي في هذا الشأن . بيد أنه سيتعين إدخال عدد من التعديلات على جدول أعمال لجنة القانون الدولي ، وذلك لتلبية الحاجة إلى ضمان التقيد بمبدأ عدم استعمال القوة . ويفكر وفده في اقامة نظام للقضاء الفعال على استعمال القوة على الصعيد الدولي . وبالتالي ، ينبغي ايلاء الاولوية القصوى لانجاز مشروع قانون الجرائم المخلّة بسلم الانسانية وأمنها . وينبغي أيضا تكثيف أعمال اللجنة بشأن موضوع مسؤولية الدول . أما بصدد برنامج عمل اللجنة في المستقبل ، فينبغي أن يراعى ، عند اختيار المواضيع ، ضرورة تخفيف حدة التوترات الدولية . وينبغي أن تحظى بالاولوية ، خلال العقد ، احتياجات المجتمع الدولي العامة ، ولاسيما ما كان منها موضع جدل ، محتدم . ويرى وفده أنه ينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام للدراسات التي يجريها فريق التخطيط التابع للجنة القانون الدولي . وعلاوة على ذلك ، يجب في أي مسعى يتعلق بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه أن تؤخذ النظم القانونية الرئيسية في العالم في الحسبان .

٨٣ - وقال ، بصدد الفرع الرابع من قائمة المقترحات الشاملة ، المتعلق بتشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه ، إن وفده يرحب بتوصيات الفريق العامل ذات الصلة ، ولاسيما التوصيات الرامية إلى تشجيع تدريس القانون الدولي .

٨٤ - السيد شانون (استراليا) : قال إن تقرير الفريق العامل (A/C.6/45/L.5) يتضمن برنامجا لسنتي العقد الاولى ويلبي معايير المشاريع التي حددها قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٤ . وعلى الرغم من أن البرنامج كان طموحا في تطلعاته فقد كان متحفظا في النهج الذي اتبعه . وسيبدأ تنفيذ بعض المشاريع باستطلاع آراء الدول الاعضاء والمنظمات الدولية عند الاقتضاء . وسيفرض هذا عبئا ثقيلا على الامانة العامة ، ولهذا ينبغي للوفود أن تراعي ذلك لدى تحديد مهام اللجنة السادسة هذه السنة . لقد التزمت الدول الاعضاء بالاستجابة بشكل كامل وبناء الى الطلبات المختلفة التي سيوجهها اليها الامين العام في سياق برنامج فترة السنتين الاولى . وينبغي لردود الدول أن تشكل قاعدة المعلومات لانشطة اللجنة ، وأن تكون بمثابة الاعمال التحضيرية للبرامج الوطنية والاقليمية .

٨٥ - ومضى قائلا إن هذه الانشطة الوطنية والاقليمية ستحقق منافع كبيرة للعقد . ولاشك أن الجمعية العامة ستؤدي دورا أساسيا باستخدام اللجنة السادسة لتحديد وسد ثغرات مجموعة النظم التي يتألف منها القانون الدولي في الوقت الحاضر . بيد أن

(السيد شانون ، استراليا)

التزام الدول باحكام القانون يستند الى القرارات المفردة التي تتخذها الحكومات التي تراعي بوجه عام الاهمية التي تعيرها المجتمعات الوطنية للقانون الدولي . وترد في المرفق الثاني من التقرير آراء كثيرة يمكن الاستهداء بها لدى إعداد البرامج الوطنية للدول الاعضاء . وفي ذلك الإطار ، ينبغي الا تغفل الدول الدور البناء الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية . وعلى سبيل المثال ، ينتمي عدد كبير من أعضاء اللجنة السادسة الى رابطة القانون الدولي . لقد استضافت استراليا في عام ١٩٩٠ المؤتمر الذي تعقده الرابطة مرة كل سنتين ، وكانت حريصة على الاشتراك في تعزيز العقد . وكانت استراليا تنتظر صدور تقرير الفريق ، قبل أن تعد برنامجها في هذا المجال .

٨٦ - واستطرد قائلا إن أكبر مهام العقد على الصعيد الدولي ستكون في مجال البيئة . وكما يتبين من أعمال لجنة القانون الدولي المتعلقة بالمجاري المائية الدولية والمسؤولية الدولية ، هناك مسائل قانونية معقدة ينبغي أن تعالج وتعاءل إذا كان برنامج الانشطة يتضمن المفاوضات الهامة المعنية بحفظ البيئة المزمع اجراؤها . وأعرب عدد من الوفود في البيانات التي ألقيت خلال مناقشة تقرير لجنة القانون الدولي عن الرغبة في أن تؤدي تلك الهيئة دورا أكبر في مجال قانون البيئة . وترى استراليا أنه يتعين تحديد الميادين العريضة لتوجيه أعمال المفاوضين ، في جملة أمور ، في مجال تغيير المناخ وتنوع القوى الحيوية . ويتضمن تقرير لجنة القانون الدولي الحالي مادة تحليلية وافرة ومفيدة . وعند دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك اللجنة في العقد ، يتعين أن لا يغيب عن بال أعضاء اللجنة السادسة المهارات المتوفرة لدى لجنة القانون الدولي في مجال قانون البيئة الدولي وضرورة الاستفادة منها .

٨٧ - وتابع كلامه قائلا إن استراليا ستبذل قصارى جهدها للإسهام في نجاح العقد وتنوي العمل بتصميم على الصعيدين الوطني والدولي وفي المجالات الحكومية وغير الحكومية ، وسيكون تقرير الفريق العامل بمثابة دليل تهتدي به .

٨٨ - السيد بينيشي (إيطاليا) : قدم الوثيقة A/45/666 التي أرفقت بها وثائق نتائج محفل سينا بشأن القانون الدولي للبيئة قائلا إن الحكومة الإيطالية دعت المحفل الى الانعقاد لمتابعة الفقرة ٤٧ من الإعلان الاقتصادي لمؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة الذي اعتمد في باريس في تموز/يوليه ١٩٨٩ . وعقد المحفل في سينا بإيطاليا بمشاركة جامعيين ، ودبلوماسيين ، وخبراء من ٣٠ دولة وثماني منظمات

(السيد بينيش ، إيطاليا)

دولية . وانتخب السيد كارلوس كالييرو رودريغيز (البرازيل) رئيسا ، والسيد محمد بنونه (المغرب) رئيسا للجنة الصياغة ، والسيد الكسندر كيس (فرنسا) ، والسيد ستيفن ماكالري (الولايات المتحدة) رئيسين لفريقي العمل .

٨٩ - ومضى قائلا إن المحفل زود بوثيقة استهلالية اعدتها مجموعة من الفقهاء الإيطاليين ، استفادت من مشورة لجنة دولية مؤلفة من خبراء قانونيين مشهورين من جميع مناطق العالم ، بما في ذلك اعضاء لجنة القانون الدولي وموظفي الامم المتحدة .

٩٠ - واستطرد قائلا إن المحفل اعتمد في ٣١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ بتوافق الآراء الاستنتاجات الواردة في تذييل الوثيقة A/45/666 . وعلى الرغم من أن الاستنتاجات ركزت على مجال واحد من مجالات القانون الدولي ، فقد كانت ذات أهمية لعقد الامم المتحدة للقانون الدولي لاسباب عديدة .

٩١ - أولا ، قال إن الاستنتاجات قد تكون بمثابة نموذج للانشطة التي يمكن أن تضطلع بها الحكومات لتحقيق اغراض العقد . ومن شان عقد اجتماع للخبراء ، يمثل الجامعات والوزارات والوكالات الرسمية الاخرى ، السياسية والتقنية ، المشتركة بصفة ذاتية ، أن يعزز التفاهم ، وتدفق الآراء بحرية ، وتحقيق تقدم في نهاية الامر في مجال تطوير القانون المعني .

٩٢ - ثانيا ، قال إن الاستنتاجات تضمنت تقييما لمركز القانون الدولي في ميدان معين وللثغرات الموجودة في ذلك الميدان . وقد اقترح الفرع الثالث من مشروع برنامج العقد إجراء هذا التقييم بوجه عام .

٩٣ - ثالثا ، قال إن الاستنتاجات اشارت الى "معاهدة ووسائل اخرى" يمكن أن تستخدم لمعالجة بعض الاهتمامات المتعلقة بحماية البيئة دوليا . وكان الغرض من هذه "المعاهدة والوسائل الاخرى" بوجه خاص هو سد الثغرات في نظم البيئة الدولية فيما يتعلق بتنفيذ القوانين الراهنة والمشاكل الناجمة عن عدم الامتثال لها . وتشمل ، مثلا : إنشاء آليات لتشجيع اطراف جديدة على الاشتراك في الصكوك متعددة الاطراف لسد الفجوة بين التوقيع على معاهدة ما وبدء نفاذها ، واستكمال المعاهدات على وجه السرعة ؛ وافكار للجمع بين التعهدات الملزمة وغير الملزمة ؛ والإبلاغ عن الشروط ؛ واستخدام المؤسسات الدولية بشكل ملائم . هذه هي المشاكل التي تناولها الفرع الاول من مشروع برنامج العقد ، وخاصة الفقرة ٢ . واوضح أن إيطاليا على قناعة بأن الاستنتاجات ستكون مفيدة للدول ، بصورة فردية وجماعية ، في إطار العقد .

٩٤ - السيد سين (السنغال) : قال إن إعلان عقد الامم المتحدة للقانون الدولي كان في المقام الاول تاكيدا لمبدأ سيادة القانون . ولقد أوجدت التغييرات الايجابية التي طرأت على العلاقات الدولية ظروفا ملائمة لإجراء المزيد من التعاون بين البلدان التي كانت في حالة صراع حتى ذلك الحين . وعلى الرغم من أزمة الخليج ، فقد انخفض استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وفتحت سبل جديدة لاستخدام القانون لضمان السلم والاستقرار . وكان رد المجتمع الدولي على أزمة الخليج آخر دليل للدور الذي حددتها الدول للقانون في النظام العالمي الجديد الذي أخذ ينمو ويزدهر .

٩٥ - ووجه العناية الى الوثيقة A/C.6/45/L.5 قائلا إن بلده يعلق اهمية كبيرة عليها . واضاف أن قبول واحترام مبادئ القانون الدولي ، كما وردت في الفقرتين ١ و ٤ من الفصل الاول ، يشكلان الاهداف الرئيسية للعقد . وطوال الـ ٤٥ سنة الماضية ، عقد المجتمع الدولي عددا كبيرا من الاتفاقات . ولم يكن الخطر الرئيسي الذي يتهدد نظام القانون الدولي هو عدم وجود قواعد قانونية بل كان عدم الامتثال لتلك القواعد . وأكد اهمية المبادئ العامة للقانون ، كما حددتها المادة ٣٨ ، الفقرة ١ (ج) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، بوصفها المصادر الرئيسية للقانون الدولي . وفي ذلك المجال ، قال إن الفقرة ١ من الفرع الاول تشكل إعلان مبادئ يستحق أن يبحث مليا .

٩٦ - وفيما يتعلق بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، قال إنه ينبغي في بادئ الامر النظر في وسائل منع حدوث منازعات . لقد أشار الامين العام خلال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة بأن الامم المتحدة لم تستخدم كما يجب الامكانيات التي يوفرها الميثاق لمنع المنازعات ، وقدم مقترحات شائقة في ذلك المجال في تقريره عن أعمال المنظمة الى هذه الدورة (A/45/1) . وكذلك ، قدمت آراء شائقة في إطار اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة . ويوفر عقد الامم المتحدة للقانون الدولي فرصة لوضع هذه المقترحات موضع التنفيذ . وقال إنه يأمل إسناد دور مرموق لوسائل منع حدوث منازعات في الدراسات والاقتراحات الواردة في الفقرتين ١ و ٣ من الفرع الثاني .

٩٧ - ومضى قائلا إنه لا مجال للتشكك بعد اليوم في اهمية الدور التي تؤديه محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . وأيد المقترحات الواردة في الفقرة ١ من الفصل الثاني التي تستهدف تعزيز اللجوء الى المحكمة وإيلاء الاحترام الواجب لها . وأكد من جديد أنه يؤيد صندوق الامين العام الاستئماني لتقديم

(السيد سين ، السنغال)

المساعدة للدول لكي تلجأ الى محكمة العدل الدولية من أجل تسوية المنازعات . وأضاف إن بلده قدم تبرعا ماليا للصندوق في الماضي ويرى بمناسبة العقد انه ينبغي لجميع الدول الاعضاء أن تدعم مبادرة الامين العام لكي تثبت شقتها في المحكمة .

٩٨ - وفيما يتعلق بالباب الثالث ، قال إنه ينبغي التشديد بوجه خاص على الفقرة ١ التي تقضي أنه ينبغي دعوة المنظمات الدولية الى أن تقدم الى الامين العام معلومات موجزة عن الانشطة التشريعية التي تضطلع بها في ميدان القانون الدولي . ونظرا لوجود العديد من الاتفاقات الدولية المتنوعة ، فإن الحصافة تقتضي تقييم الاتفاقات الموجودة قبل بذل جهود جديدة في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتقنينه ، حتى اذا كانت هذه الانشطة تشمل مجالات جديدة مثل البيئة والاتجار غير المشروع بالمخدرات ؛ وسيؤدي اتباع هذا النهج الى تفادي الازدواجية في الجهود التي تبذل في مجال التشريع وتحديد أفضل الهيئات المؤهلة لاصدار القوانين . وأخيرا ، قال إنه يرحب بمعظم المقترحات الواردة في الفرع الرابع ، ولكنه يأسف لأن وسائط الاعلام لم تنل الاهتمام الواجب سيما وأن بوسعها أن تسهم إسهاما كبيرا في إطلاع الجماهير على أهداف العقد .

٩٩ - ومضى قائلا إن الفريق العامل كان محقا عندما قصر برنامج الانشطة في الوقت الحاضر على السنتين الاولى من العقد . ولما وضع البرنامج المحدد بإيجاز في المرفق الاول بفضل التراضي فلم يحقق آمال كل وفد . وفي هذا المجال ، وجه العناية الى المرفق الثاني الذي تضمن قائمة بالاقتراحات التي قدمتها الدول والمنظمات الدولية في البداية قائلا إن هذه القائمة ستكون مصدرا للافكار في المراحل اللاحقة من العقد .

١٠٠ - السيد ولسون (الولايات المتحدة الامريكية) : أعرب عن ارتياح الولايات المتحدة لانها كانت من بين الـ ٧٣ وفدا الذين اشتركوا في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة ٤٤/٣٣ ، الذي اعتمد بتوافق الآراء . وعند اعتماد مشروع القرار ، لاحظت الولايات المتحدة أن إعلان العقد كان بداية المهمة المشتركة التي تضطلع لها الدول الاعضاء برضاها . ولما كان من الاهمية بمكان الحصول على موافقة الدول ذات السيادة في مجال تطوير القانون الدولي ، فإن توافق الآراء هو أفضل سبيل لتنفيذ الاجراءات الرامية الى تعزيز دور القانون الدولي في العلاقات الدولية .

١٠١ - ومضى قائلا إن العقد وفر فرصا فريدة ، لأن هذا هو الوقت الملائم لتقييم التطورات التي طرأت في ميدان القانون الدولي في القرن العشرين ، والإسهام في

(السيد ولسون ، الولايات المتحدة الامريكية)

الميدان والوقت الملائم في النهوض بالقانون الدولي . ويجبغي اتباع نهج يقتضي وضع برنامج للعقد على مراحل لكي يتاح النظر في الافكار الجديدة للمشاريع التي قد تتمخض في سياق العقد التي يحتمل أن تعكس نتائج عدد من المشاريع المتفق عليها والتغييرات التي تطرأ في العالم . وكذلك ، ينبغي التمهل لنهاية العقد لاتخاذ القرارات المتعلقة بنتائج العقد .

١٠٢ - وتابع كلامه قائلا إن مقدمي مشروع القرار ٤٤/٣٢ تمكنوا من تحديد الاغراض الرئيسية للعقد . ويستدل من الملاحظات التي ابدتها الدول بشأن العقد أن الاعمال في هذه المجالات نالت تاييدا كبيرا ؛ وفي إطار العقد اصبح بوسع اللجنة السادسة أن تضع اهدافا ، ومقاصد ، واولويات للاعمال المقبلة في ميدان القانون الدولي في إطار اللجنة والمجتمع الدولي على حد سواء . وقد وفر العقد فرصة لتعزيز التنسيق وترشيد الاعمال . واشار الى الخطوة التي اتخذت في هذا الاتجاه عندما اعتمدت اللجنة السادسة المقرر المتعلق بالبند المعني بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

١٠٣ - واستطرد قائلا إن الفريق العامل وضع برنامجا واقعيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ وأن هذا البرنامج ، وإن كان كيانه يتمشى مع الاغراض الرئيسية للعقد ، فلم يكن محدود النطاق أو الاسهامات ؛ وقد دعيت المنظمات الدولية ، والمنظمات الاقليمية ، والدول للاشتراك وتقديم إسهامات .

١٠٤ - ومضى قائلا إن الفقرة ١ من الفرع الثالث تقتضي دعوة المنظمات الدولية ، بما فيها مؤسسات منظومة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية ، الى أن تقدم الى الامين العام للامم المتحدة معلومات موجزة عن برامج ونتائج عملها - فيما يتصل بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه . واضاف أن هذا النهج هو امر اساسي لنجاح العقد . وكما ورد في الفقرة ٣ من نفس الفرع ، فإن الدور التنسيقي للامم المتحدة و/أو اللجنة السادسة على وجه التحديد هو دور اساسي .

١٠٥ - واضاف انه في إطار الامم المتحدة ذاتها توجد مشاريع كثيرة يمكن تطويرها اثناء العقد للاسهام في القانون الدولي . وفي مجال القانون الجنائي مثلا ، قال إن الجمعية العامة ، ما فتئت في هذه الدورة تنظر في عدد من المسائل التي احالها اليها مؤتمر الامم المتحدة الاخير لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ؛ واصدرت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات تقريرا في شهر حزيران/يونيه عن حق المتهم في محاكمة منصفة . وتضمن التقرير نظرة عامة للموضوع ، بما في ذلك مصادر قواعد

السيد ولسون ، الولايات المتحدة الامريكية)

المحاكمات المنصفة ، وتوصيات لاجراء دراسات جديدة في هذا المجال خلال العقد . ولا شك انه توجد امثلة اخرى للانشطة الجارية داخل منظومة الامم المتحدة التي يمكن إدماجها في العقد . وبوسع هذا التنسيق أن يشكل خطوة هامة في توجيه الاعمال في ميدان القانون الدولي في إطار منظومة الامم المتحدة - وهي هيئة مكونة من عدة أجزاء وتشكل وحدة كاملة . وبوسع إسناد دور تنسيقي أو إشرافي للجنة السادسة أن يكون وسيلة لتحقيق ذلك الهدف . وتعتبر الولايات المتحدة أن تعزيز التنسيق ، ومن ثم زيادة الكفاءة والفعالية ، أحد الانجازات العظيمة التي يحققها العقد .

١٠٦ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة اشتركت مع وفود كثيرة في تقديم مقترحات لبرنامج العقد . وترد مقترحات الولايات المتحدة في مجالي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتشجيع على تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه في الوثيقة A/45/430/Add.2 . وتعرب الولايات المتحدة عن الارتياح لان بعض هذه الافكار ادرجت في البرنامج .

١٠٧ - وتابع كلامه قائلا إن اللجنة السادسة اتخذت خطوة حميدة عندما بدأت تعالج التحديات والامكانيات الكامنة في العقد . وترجو الولايات المتحدة أن يكون العقد بمثابة فترة تسهم في صيانة السلم والامن الدوليين وتعزيز حكم القانون .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥